

سعد حمود القصير
الرقم الجامعي: ٢٤٣٠٠٠٦٩٣
دكتوراه الإدارة

المطلوب من كل باحث تقديم عرض مسجل
(فيديو) لمدة عشر دقائق وملف PDF يتضمن
المادة العلمية التي تم تقديمها

يعرض الباحث مقدمة لدراسة أو رسالة علمية
مع توضيح أسباب اختياره لتلك المقدمة سواء
لتميزها أو لوجود انتقادات من وجهة نظرك
لها، ثم يقوم الباحث بكتابة مشكلة بحثية
لمتغيرات من اختياره في حدود 500 كلمة
بالإضافة للإشارة لأهم ما يجب أخذه في
الاعتبار عند كتابة مقدمة الدراسة البحثية.



التكليف 2

عنوان الرسالة: حوكمة العمليات الإدارية بجامعة طيبة في ضوء نظام الجامعات الجديد
المؤلف الرئيسي: الذياي، فيصل بن جعيدان بن مشعان
مؤلفين آخرين: الحربي، محمد بن محمد أحمد (مشرف)
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: ٢٠٢٤
موقع: المدينة المنورة
١ - الصفحات: ١٢٠
MD: ١٤٦٠٠٩٧ رقم
نوع المحتوى: رسائل جامعية

• أسباب اختيار المقدمة:

تم اختيار المقدمة بناءً على عدة أسباب تتعلق بطبيعتها الشاملة، وقدرتها على إبراز العديد من الجوانب المهمة المتعلقة بالتعليم العالي والحوكمة، مع وجود بعض المجالات التي يمكن تحسينها.

• الشمولية وتغطية الأبعاد الرئيسية:

تتميز المقدمة بأنها شاملة للغاية، حيث تبدأ بتقديم سياق عالمي لأهمية التعليم العالي ودوره في التنمية ومواكبة التغيرات. هذا يوفر قاعدة قوية ومبرراً واضحاً لأهمية الدراسة.

تعالج المقدمة بوضوح التحديات التي تواجه الجامعات، مثل تزايد الأعداد وتعقيد الإدارة التقليدية. وهذا يدل على فهم الكاتب للمشكلة التي يسعى للبحث فيها.

تقدم الحوكمة كحل لهذه التحديات، وتستعرض تطور مفهومها من قطاع الأعمال إلى المجال التربوي. هذا التسلسل المنطقي يعزز فهم القارئ لأهمية الحوكمة في السياق الجامعي.

• الاستناد إلى المراجع والأدلة:

تعتمد المقدمة بشكل كبير على مراجع علمية، مما يضفي عليها مصداقية وأكاديمية. هذه الكثافة في الاستشهاد بالمصادر تظهر البحث الجيد الذي قام به الكاتب.

• التركيز على السياق المحلي (السعودي):

انتقلت المقدمة ببراعة من السياق العالمي إلى السياق المحلي، مبرزاً اهتمام رؤية المملكة ٢٠٣٠ بالحوكمة في الجامعات وإصدار نظام الجامعات الجديد. هذا الربط بين الدراسة والإطار الوطني يعزز من أهميتها التطبيقية. تحديد جامعة طيبة كحالة للدراسة في ضوء نظام الجامعات الجديد يربط المقدمة بشكل مباشر بمشكلة الدراسة.

• وجود فرص للتحسين (نقاط للنقد):

• التدفق والانتقال:

على الرغم من شموليتها، يمكن تحسين سلاسة الانتقال بين بعض الفقرات، خاصة عند التحول من التحديات العامة إلى تقديم الحوكمة كحل، ومن السياق العالمي إلى المحلي.

• التكرار:

هناك بعض التكرار لبعض المفاهيم مثل "الشفافية"، "المساءلة"، و"الجودة". هذا التكرار، على الرغم من أهمية المفاهيم، يمكن أن يجعل النص أقل جاذبية للقارئ.

• القوة الافتتاحية والختامية:

الجميل الافتتاحية والختامية في بعض الفقرات يمكن أن تكون أكثر قوة وجاذبية لجذب انتباه القارئ وتلخيص المحتوى بشكل فعال.

تم اختيار هذه المشكلة من بحث يتم اعداده من قبل الباحث لنشرة في مجله علمية من ضمن متطلبات الجامعة.

مشكلة الدراسة وتساولاتها:

ما دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة وأثرها على إدارة المخاطر في الأجهزة الحكومية بمنطقة القصيم؟

المتغير المستقل: المراجعة الداخلية

المتغير التابع: تفعيل مبادئ الحوكمة ،أثرها (المراجعة الداخلية) على إدارة المخاطر في الأجهزة الحكومية بمنطقة القصيم

شرح العلاقة:

العنوان يفترض أن هناك علاقة سببية؛ فالمراجعة الداخلية (المتغير المستقل) هي التي تؤثر في تفعيل مبادئ الحوكمة وإدارة المخاطر (المتغيرات التابعة) في الأجهزة الحكومية بمنطقة القصيم.

مشكلة الدراسة:

تمثل ظاهرة الفساد المالي والإداري ظاهرة خطيرة تشكل خطرًا كبيرًا على المجتمع والاقتصادات الوطنية، مما يحتم ضرورة العمل على التصدي لهذه الظاهرة والحد من آثارها الضارة من خلال التطبيق السليم لمكونات نظام المراجعة الداخلية (Aloudat, 2020).

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسات، سواء كانت حكومية أو خاصة، أصبحت المخاطر بأنواعها المختلفة (المالية، التشغيلية، القانونية، وغيرها) تهدد استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف الإستراتيجية. يُعد غياب أو ضعف آليات الحوكمة والممارسات الرقابية عاملاً رئيسياً يُفاقم تلك المخاطر ويؤثر سلباً على كفاءة الأداء المؤسسي، والمراجعة الداخلية، باعتبارها أداة رقابية واستشارية مستقلة، تُسهم بشكل كبير في تفعيل مبادئ الحوكمة، مثل الشفافية، المساءلة، والنزاهة، مما يُعزز من قدرة المؤسسات على التعرف على المخاطر وإدارتها بفعالية. ومع ذلك، تعاني بعض المؤسسات من ضعف في الربط بين المراجعة الداخلية والحوكمة، مما يؤدي إلى قصور في إدارة المخاطر وارتفاع احتمالية التعرض لمشكلات مالية أو تشغيلية تؤثر على استدامة المؤسسة (الحسن وشابو، ٢٠١٧).

فقد أكدت نتائج العديد من الأدبيات أهمية دور المراجعة الداخلية في تطبيق أبعاد الحوكمة وزيادة فعاليتها. حيث توصلت دراسة (بن دواد، ٢٠١٥) إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية قد تساهم في تحسين بعض أبعاد الحوكمة حيث تساهم في مساعدة مجلس الإدارة في مراجعة استراتيجية الشركة من ثم اتخاذ ما يلزم لتأكد من عدم مخالفة الشركة للأنظمة والقوانين السارية ومدى مواءمتها من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر للمساعدة في تطبيق مبادئ الحوكمة. كما أظهرت دراسة ميرة والأزهر (٢٠١٧) إلى أن لجان مراجعة الحسابات تلعب دورًا بارزًا في تفعيل حوكمة المؤسسات على اختلاف أنواعها، كونها تعمل على زيادة القدرة الرقابية للآليات التي تركز عليها الحوكمة من أجل التطبيق السليم للمبادئ عملياً، كما تقوم بالعديد من المهام التي من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية. واتفقت معها دراسة ذكي وأحمد (٢٠١٠) التي أظهرت نتائجها أن وظيفة المراجعة الداخلية تُعدّ واحدة من أهم آليات حوكمة الشركات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمصداقية في إعداد القوائم المالية. فمن خلال المهام الإشرافية والرقابية التي تضطلع

بها، يساهم المراجعون الداخليون في تحليل وتقييم الأنشطة الداخلية التي تقوم بها الشركات، مع تقديم التوصيات اللازمة لتحسين نظم الضوابط الرقابية (مقلد، ٢٠١٩، ص ٦).

كما أكدت عدد من الدراسات على العلاقة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، ومنها دراسة (درويش، ٢٠٢٤) التي أكدت على أن إدارة المخاطر بالشركة مسئولية تضامنية بين إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الشركة، ففهمة الأخيرة أداء جميع الأنشطة التي من شأنها تحقيق إدارة شاملة للمخاطر من تحديد، تقييم المخاطر والاستجابة لها، بينما وظيفة المراجعة الداخلية تقديم أنشطة استشارية لمساعدة الإدارة في تفعيل إدارة المخاطر، وأخرى تأكيدية تتمثل في توفير تأكيد معقول حول موثوقية وملائمة المعلومات ونظم الرقابة الداخلية بشأن إدارة المخاطر من خلال تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة. ودراسة (Ferramosca et al, 2017) التي أشارت إلى اهتمام المراجعة الداخلية بالتأكد على المخاطر الفردية؛ والتأكد على نظام إدارة المخاطر ككل، وخلصت دراسة (Mohammed et al, 2021) إلى أن الوحدة الاقتصادية لا تستطيع تحقيق أهدافها والحفاظ على النجاح دون وجود إدارة فعالة للمخاطر والرقابة والحوكمة، حيث يحتاج مجلس الإدارة والإدارة إلى بعضهما البعض لتطبيق الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة بشكل فعال.

وفي حدود علم الباحث توجد ندرة في الدراسات التي أجريت على الأجهزة الحكومية بالقصيم فيما يتعلق بحث دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة وأثرها على إدارة المخاطر، مما يؤكد على وجود حاجة ملحة لدراسات متخصصة تأخذ بعين الاعتبار البيئة التنظيمية، الإدارية، والثقافية الخاصة بمنطقة القصيم، وتستكشف واقع أجهزتها الحكومية في هذا السياق.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة وأثرها على إدارة المخاطر في الأجهزة الحكومية بمنطقة القصيم؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

١. ما واقع دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في الأجهزة الحكومية بمنطقة القصيم
٢. ما واقع إدارة المخاطر في الأجهزة الحكومية بمنطقة القصيم؟
٣. هل يوجد أثر لدور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة على إدارة المخاطر في الأجهزة الحكومية بمنطقة القصيم؟

*** العوامل الأساسية التي تضمن نجاح الدراسة البحثية، ويجب مراعاتها عند كتابة مقدمة الدراسة البحثية، ومن أبرزها:**

* التطرق إلى المواضيع العامة المتعلقة بموضوع الدراسة أو البحث.

* التطرق والتدرج بالأمور التي اقل توسعاً للوصول إلى بعض المواضيع ذات الارتباط الشبه مباشر بمشكلة البحث.

* التركيز والذكر المباشر لموضوع البحث ويكون بذلك الخوض بصلب الموضوع

* استشعار مدى حجم المشكلة وأسباب إجراء هذه الدراسة.

* الاستعانة بالطرق والاساليب العلمية لإيصال مدى حجم المشكلة للقارئ، ومن أبرزها:

الفصل الأول: الإطار العام للدارسة

المقدمة

يشهد التعليم العالي في مختلف دول العالم اهتماماً وتطوراً ملحوظاً لما له من أهمية في القدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومواكبة التطورات العلمية والتقنية التي تتزايد بشكل مطرد في العصر الحالي. وتعقد الدول والمجتمعات آمالها على مخرجاته؛ لتتمكن من المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة.

تعتبر الجامعات من أهم مؤسسات التعليم العالي، إذ تساعد على تنمية وإعداد الموارد البشرية التي تتمتع بالمعارف والمهارات والكفايات والاتجاهات الإيجابية اللازمة التي تستطيع من خلالها الالتحاق بسوق العمل وتنمية وبناء المجتمعات وتحقيق مستويات عالية من الأداء والإنتاجية. كما أنها تساهم في الإبداع والابتكار من خلال البحث العلمي المتميز لما تتمتع به من موارد بشرية ذات كفاءة علمية عالية، وإمكانات مادية، وموارد مالية متنوعة.

على الرغم من إيجابيات التوسع في إنشاء الجامعات وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، إلا أن هذا التوسع يشكل تحدياً للجامعات لمواكبة التطورات المتسارعة، إضافة إلى إن التعليم الجامعي أصبح أكثر تعقيداً بسبب النمو في عدد مؤسساته الحكومية والخاصة، وأن إدارته ومراقبة وحداته الأكاديمية والإدارية أصبحت أكثر تخصصاً. ونتيجة لذلك فالتوجه التقليدي لإدارة مؤسسات التعليم الجامعي أثبت أنه لا يمكن الاعتماد عليه على المدى الطويل وأنه لا مفر من التحول نحو أساليب حديثة متطورة لتطوير الأداء الجامعي بشكل عام (الألفي، ٢٠١٦).

تواجه الجامعات تحديات تفوق قدرتها، من زيادة أعداد الملتحقين فيها من طلبة وأعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية، وتزايد حجم الإنفاق عليها، وكذلك المواءمة بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل، كل ذلك فرض على قياداتها ضرورة وضع خطط إستراتيجية إدارية وتربوية بعيدة المدى واستخدام أساليب إدارية قائمة على المفاهيم الحديثة، التي يتم في ضوئها توجيه الأنشطة والعمليات الإدارية لتحقيق رؤية ورسالة وأهداف الجامعة (العتيبي، ٢٠١٨).

في ظل تزايد حدة التغيرات والتحديات التي يفرضها مجتمع المعرفة وما يصاحبها من تداعيات مختلفة بصورة مستمرة، دعت الحاجة إلى تطوير التعليم الجامعي من خلال التركيز على بعض المداخل للتطوير والتحسين المستمر والتي يأتي في مقدمتها الحوكمة المؤسسية للجامعات (المليجي، ٢٠١١).

في ضوء ما يشهده العالم من تغيرات على الصعيد المعرفي والتكنولوجي سعت الدول لتحديث تصوراتها ورؤاها الإدارية بما ينسجم مع التحديات التي يفرضها الواقع المعاصر بتعقيداته. فكان لازماً على الأنظمة التربوية أن تشهد تحولاً في أنماط إدارتها لتلبية متطلبات العصر، ومن هذه التحولات التوجه نحو تطبيق الحوكمة الإدارية لتوفير مزيد من الكفاءة والفعالية للجامعات لضمان جودتها، من خلال تحديث أساليب الإدارة التربوية بحيث تراعي المشاركة والتمكين والشفافية والمساءلة (مجلس حوكمة الجامعات العربية، ٢٠١٧).

بالرغم من ظهور الحوكمة واستخدامها بدأ في قطاع الأعمال لمواجهة مظاهر الفساد المالي والإداري والاستبداد الذي أدى إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية، إلا إنه سرعان ما امتد تطبيقه إلى العديد من المجالات ومنها المجال التربوي. وأصبحت الحوكمة معياراً لتحديد جودة المؤسسات التعليمية، ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وتحقيق توقعات المستفيدين والمجتمع، والتزام العاملين بها بالنظم والقوانين الأخلاقية المهنية (محمد، ٢٠١٥).

حظيت الحوكمة بانتشار في مختلف القطاعات التعليمية والتربوية، وخاصة في الجامعات التي تسعى إلى مواكبة التطورات العالمية في مختلف المجالات والتحول من الأساليب التقليدية في الإدارة إلى الأساليب الحديثة لتحقيق الشفافية، والنزاهة، والمشاركة لتحقيق التنافس مع الجامعات على المستوى المحلي والعالمي للحصول على الجودة والاعتماد الأكاديمي (العريني، ٢٠١٤).

تعد الحوكمة الإدارية المرجعية التي يركز عليها في حكم الجامعة وإدارتها. وإن النهوض بالتعليم الجامعي يتطلب منظومة متكاملة للحوكمة الجامعية بحلقاتها المتعددة والمسؤولة عن اتخاذ القرارات حيث تعتبر الحوكمة الرشيدة الضمانة الحقيقية للشفافية والمساءلة، فضلاً عن تأكيدها على المشاركة المؤسسية لجميع الأطراف في صناعة القرار. (الخطيب، ٢٠١٨).

تعتبر الحوكمة من المداخل الإدارية الحديثة التي يهدف تطبيقها في الجامعات إلى إحداث تغييرات إيجابية في جميع الإجراءات والعمليات التي تشمل تطوير الأهداف، والسياسات، والتشريعات، والقيادة الإدارية، والهيكل التنظيمي، وإدارة الموارد البشرية، ونظم المعلومات، والشراكة المجتمعية (عبدالحكيم، ٢٠١١).

يعد التطوير الإداري من القضايا التي حظيت باهتمام القيادات في مؤسسات التعليم العالي نتيجة طبيعة لما تتمتع به الجامعات من دور حيوي في صناعة رأس المال البشري، مما دفع بالجامعات نحو التحول لأساليب إدارية متطورة لتقوم بدورها في عملية البناء والتنمية؛ فنجاح التعليم الجامعي مرتبط بنجاح إدارته وقدرتها على تحقيق أهدافه بجودة وتميز، ويظهر ذلك من خلال تحقيقها للمخرجات عالية الجودة القادرة على دفع عجلة التطور والتقدم، إضافة إلى رفع قدرتها التنافسية إلى أعلى المستويات، ولا يمكن أن تؤتي ثمارها إلا بالاعتماد على منهجية علمية تستند على أسس علوم الإدارة الحديثة، لذا بات من الضروري على الجامعات معرفة الحوكمة، وتطبيقها على العمليات الإدارية فيها (الزهراني، ٢٠١١).

يؤكد ناصر الدين (٢٠١٢) أن تطبيق الحوكمة في الجامعات يعد من أهم الأنظمة الأساسية الحديثة، والتي تهدف إلى تحقيق جودة القيادة والإدارة والأداء وجودة العمليات والمخرجات، وبالتالي تحقيق الجودة الشاملة. كما أن التعليم العالي بمؤسساته المختلفة يمثل الأرضية المناسبة لتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة، وخير مثال على ذلك نجاح المملكة المتحدة في تطبيقها للحوكمة في جامعاتها، مما أسهم وبشكل واضح وفاعل في بلوغ تلك الجامعات مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات.

تهدف الحوكمة إلى تحسين الفاعلية والكفاءة المؤسسية، وتحقيق الشفافية والعدالة، وتفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبية، والالتزام بالقوانين واللوائح ومعايير السلوك الوظيفي والأخلاقي التي تحكم الأداء الفردي والمؤسسي، فالحوكمة أصبحت معياراً لجودة المؤسسات التعليمية، لقدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، والتزام العاملين بها بالنظم والقوانين والسلوك الأخلاقي (محمد، ٢٠١٥).

في ذات السياق تذكر الحميدي (٢٠١٧) أن الحوكمة الجامعية تهدف إلى مساعدة إدارة المؤسسات الجامعية على تحسين وتطوير أدائها، وعلى صياغة وبناء إستراتيجية سليمة، لضمان اتخاذ قرارات فعالة مما يؤدي إلى رفع مستوى كفاءة الأداء، وتحسين الممارسات التعليمية والإدارية فيها، وتحقيق الحوكمة الجامعية العدالة والنزاهة والشفافية

في كافة تعاملاتها وعملياتها. كما توفر حق المساءلة أمام جميع المستفيدين والمعنيين بوجد الجامعة، وإعطائهم الحق في محاسبة الإدارة التنفيذية بالجامعة، وكذلك توفر الأنظمة والقوانين التي توجه أعمال إدارة المؤسسات الجامعية بما يضمن تحقيق الديمقراطية والعدالة لكل الأطراف المعنية.

جاء في تقرير البنك الدولي (٢٠١٢) أن قياس أداء أنظمة الحوكمة من شأنه مساعدة المؤسسات الجامعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على القيام بإصلاحات تمكنها من أن تكون أكثر استجابة لاحتياجات الشباب، وأن تصبح مصدراً للمعرفة، والابتكار مما يدفع عجلة النمو في المستقبل.

يذكر لي ولاند (Lee & Land, 2010: 179) "أن حوكمة الجامعة يعبر عن الهياكل والعمليات الخاصة بصنع القرار الرسمي عبر القضايا التي تعتبر مهمة لأصحاب المصلحة الخارجية والداخلية للجامعة". كما يبين (Bratianu & Pinzaru, 2015: 29) "أن حوكمة الجامعة عبارة عن العمليات والأشكال الدستورية التي يتم من خلالها تنظيم الجامعة شؤونها" (سلطان، ٢٠٢٠).

يشير مفهوم الحوكمة الجامعية إلى الأنشطة والعمليات والإجراءات والهياكل المدرجة لتخطيط وإدارة المؤسسات الأكاديمية، والتي تسمح لها بإحداث قفزة نحو الإصلاح الذاتي المبني على الحرية والاستقلالية في إدارة شؤونها (شيخاوي، ٢٠١٦).

تنطلق الحوكمة من حزمة متكاملة من الإجراءات والممارسات التي توفر الاستقرار للمؤسسة أهمها: الشفافية والمساءلة والمحاسبية والعدالة ومراقبة السلوك التنظيمي وتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات (حلاوة وطه، ٢٠١١).

كما أن حوكمة الجامعة منظومة متكاملة تتمثل في مجموعة من القوانين والأنظمة والتعليمات التي تهدف إلى جودة العمليات والمخرجات وتميزها، وذلك من خلال الاستراتيجيات المناسبة والفعالة لتحقيق غايات الجامعة. (عزت، ٢٠١٠).

إن السبيل المناسب لتطوير العمل الجامعي إدارياً وأكاديمياً في ظل المركزية السائدة في بعض الممارسات والأنماط الإدارية المطبقة في الجامعات العربية التي حالت دون إمكانية الانطلاقة المثلى في التطوير الإداري الجامعي هو الحوكمة المؤسسية إن طبقته بالطريقة المثلى بمختلف الجوانب (مرعي، ٢٠٠٩).

استجابة لتلك التغيرات أعدت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ استراتيجية وفلسفة واضحة ومحددة؛ لتطوير أداء الجامعات السعودية، بما ينسجم مع متطلبات القطاعات الاقتصادية والخدمية، ويمنحها مقومات المنافسة الدولية على مستوى أفضل ٢٠٠ جامعة عالمية، كما أنها تبنت الالتزام بتحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة، وتحسين معايير الحوكمة في أداء جميع القطاعات الاقتصادية والخدمية، مما يعني أن حوكمة الجامعات أصبحت معياراً لقياس جودة الأداء الإداري والأكاديمي للجامعات، ومصدراً لاكتساب الميزة التنافسية بين بقية الجامعات في مختلف الأرجاء (آل مسلط، ٢٠١٧).

انسجماً مع كل التطورات جاء من بين برامج رؤية المملكة ٢٠٣٠ برنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي، إدراكاً من الدولة لأهمية تبني حوكمة مؤسساتها بالشكل الذي يضمن تحقيق الحد المطلوب من مبادئ الحوكمة المرتبطة بالشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والمرونة، والاستقلالية، والإفصاح. وتأكيداً لأهمية دور نظام الحوكمة في العمل الإداري أقر مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية نظام حوكمة متكاملًا لضمان مأسسة العمل في الرؤية نفسها. كما توجهت الدعوة إلى كل مؤسسات الدولة لتبني نظام الحوكمة الذي يمثل أفضل السبل الأمانة للسير بهذه الرؤية نحو تحقيق أهدافها، فجاءت الرؤية ببرنامج متكامل لتعزيز حوكمة العمل الحكومي الذي جعلت من أهدافه تفعيل مسؤولية الجهات في تسلم مهماتها بشكل يسمح لها بالتنفيذ ويمكن المساءلة (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦).

اهتمت الجامعات السعودية بحوكمة ممارساتها وسياساتها وأنظمتها، وسعت نحو تحقيق التميز والجودة المؤسسية تحت مظلة هيئة تقويم التعليم والتدريب، كهيئة وطنية سعودية تحوي مراكز متعددة تهدف إلى تميز المؤسسات التعليمية في المملكة، وفق معايير خاصة محكمة عالمياً، والتي اعتمدت معيار الحوكمة كأحد المعايير الأساسية للاعتماد المؤسسي وضمان الجودة في مؤسسات التعليم الحكومي والأهلي (هيئة تقويم التعليم والتدريب، ٢٠١٨).

تحقيقاً لأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ فقد صدر نظام الجامعات بموجب مرسوم ملكي رقم (م / ٢٧) وتاريخ ٢ / ٣ / ١٤٤١ هـ يهدف لتنظيم شؤون الجامعات السعودية وتعريفها كمؤسسات عامة غير ربحية، وبشكل يحقق استقلاليتها إدارياً ومالياً وأكاديمياً، وفق السياسات العامة التي تقرها الدولة، وذلك من خلال إنشاء مجلس لشؤون الجامعات،

بعضوية عدد من الجهات الحكومية، وممثلين من القطاع الخاص؛ للإسهام في تحقيق الحوكمة للنظام. كما يمتاز نظام الجامعات بإنشاء عدة مجالس بالجامعات لتحقيق الحوكمة فيها مثل مجالس استشارية دولية، ومجالس طلابية، ومجالس أعضاء هيئة التدريس، ولتوسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار بشكل يضمن درجة عالية من الجودة والكفاءة والرشد في قراراتها، وخلق مؤسسة جامعية أكثر قدرة على مواجهة التحديات، قادرة على تلبية كافة المتطلبات المجتمعية، وتخليصها من العوائق الإجرائية، والإدارية، والمالية؛ لرفع كفاءتها، وفعاليتها التنظيمية، والإدارية، والتشريعية (مجلس شؤون الجامعات، ٢٠٢٠).

بصدور هذا النظام، انطلقت مرحلة جديدة لتطوير الجامعات في الوقت الذي تنطلق فيه المملكة إلى المستقبل برؤية طموحة تهدف إلى توفير تعليم جامعي يسهم في دفع عجلة الاقتصاد والتنمية ويضخ لسوق العمل مخرجات ذات جودة عالية من خلال تعزيز الحوكمة في الجامعات السعودية، ومن هذا المنطلق تم اختيار موضوع حوكمة العمليات الإدارية بجامعة طيبة في ضوء نظام الجامعات الجديد للدراسة الحالية، حيث تعد جامعة طيبة من الجامعات الناشئة في المملكة التي تسعى إلى تطوير العمليات الإدارية من خلال تطبيق حوكمة العمليات الإدارية في الجامعة وفق هذا النظام، وما تحققه من جودة وتميز في الأداء، مما يساعد الجامعة على تحقيق الأهداف بأفضل السبل الممكنة.

مشكلة الدراسة:

بدأ الاهتمام يتزايد في السنوات الأخيرة بموضوع الحوكمة الجامعية على المستويين المحلي والعربي، إذ عقدت المؤتمرات والندوات التي توصي بتطبيق مفهوم الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي، حيث أوصى مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠ الذي أقيم في جامعة القصيم عام ٢٠١٧، بضرورة تعزيز ممارسات الحوكمة، وتشجيع حركة البحث في مجال الحوكمة في بيئة التعليم العالي، وفق مضامين الرؤية، وفي ضوء ما تواجهه الجامعات السعودية من تحديات، تتطلب أساليب إدارية حديثة قادرة على تطوير الأداء الإداري والأكاديمي (جامعة القصيم، ٢٠١٧).

كذلك أوصى البيان الختامي للندوة الإقليمية "الحوكمة في التعليم: التحديات وإعادة التفكير في الآليات" التي أقيمت في الرياض عام ٢٠٢١، بالعمل على تهيئة البيئة